

التعليق بصفة وجدت واخرى بالتعليق به اذ التعليق مع وجود الصفة
 تطبيق وايضا وقوع وجود الصفة وطلاق الوكيل وقوع لان تطبيق
 ولا ايقاع بمجرد التعليق ليس بتطبيق ولا ايقاع ولا وقوع فلم يعلق
 طلاقها علي صفة الاثر قال اذ الملقك فانت طالق فوجدت الصفة
 لم يقع التعليق بالتطبيق كما افهمه قوله ثم طلق او علق لانهم لم يحدث
 بعد تعليق طلاقا شيئا ولو قال لمراد بذلك التعليق بل انك
 لطلقين بما او قعته دين اما غير موطوءة وموطوءة طلقت بعوض وطلاق
 الوكيل فلا يقع بواحد الطلاق المعلق لبيوتها في الاوليين ولعدم
 وجود طلاق في الاخرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وتخلل اليمين بالمع
 بنا علي الاصح انه طلاق لا نسخ اوقال **كلما وقع طلاق في عليك فانت**
طالق تطلق هو اوكيله **فتلات في مسوسة** ولو في الدبر يستدخل
 ما المجرم عند وجود الصفة ولا نظر لحالة التعليق لاقتضا التكرار
 فتقع ثانية بوقوع الاولى وثالثة بوقوع الثانية فان لم يعبر بوقوع
 بل باو قعت او بطلقت طلقت ثلثان فقط لا ثالثة لان الثانية
 وقعت لانه او قعها وفي غيرها عند ما ذكر طلاقة لانها بانت بالاولي
ولو قال وحتة نسوة اربع ان طلقت واحدة من نسائي فعدت
من عبدي حر وان طلقت ثنتين فعدت حران وان طلقت
ثلاثا فثلاثة احرار وان طلقت اربعا فاربعة احرار فطلق اربعا
معا او مرتبا عتق عشرة واحد بالاولي واثنان بالثانية وثلاثة
 بالثالثة واربع بالاربعة وتعيين المعتقين اليه ويحث ابن النقيب
 وجوب تمييز من يعتق بالاولي ومن بعدها اذ اطلق مرتبا ليقبهم
 كسهم من حين العتق ولو ابدل الواو بالفا او يتم لم يعتق فيما اذا
 طلق معا الا واحد ومرتبا الا ثلاثة واحد بطلاق الاول واثنان بطلاق
 الثالثة لانها ثانية الاول ولا يقع شي بالثانية لانها لم يوجد فيها
 بعد الاول صفة اثنين ولا بالاربعة لانه لم يوجد فيها بعد الثالثة
 صفة

مكلا

صفة الثلاثة ولا صفة الاربعة وساير ادوات التعليق كان في ذلك
 الاكلا كما قال **ولو علق بكلمة** في كل مرة بل اوفي المرتين الاوليين
 كما قاله ابن النقيب وتصويره بها في الكل انما هو لبيان الوجه
 القابل للصحيح التي من حملتها عتق عشرين لكن يكفى في وجوبها
 في الثلاثة الاول واعلم ان ما هذه مصدرية ظرفية لانها ثابتة
 بصلة ما عن ظرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح والمعنى كل
 وقت فكل من كلف منصوب علي الظرفية لانها ثابتة الي ما هو قائم مقامه
 ووجه افادتها للتكرار الذي عليه الفقهاء والاصوليون النظرا في
 عموم ما لان الظرفية مراد بها العموم وكل البدنة **خمسة عشر**
عبد يعتقون علي الصحيح لان صفة الواحد تكررت اربع مرات
 لان من الاربع واحدة في نفسها وصفة الثنتين لم تتكرر الا مرتين
 لان ما عدا باعتبار لا يعد ثانيا بل ذلك الاعتبار الثانية عدت
 ثانية بانضمامها للاولي فلا تعد الثالثة كذلك لانضمامها للثانية
 بخلاف الاربعة فانها ثانية بالنسبة للثالثة ولم تعد قبل ذلك
 كذلك وثلاثة واربعة لم تتكرر وبهذا التصح ان كل لا يحتاج اليها
 الا في الاوليين لانها المكرران فقط فان اتى بها في الاول فقط او
 مع الاخيرين فثلاثة عشر وفي الثاني وحده او معهما فاثنا عشر
 ولو قال ان صليت ركعة فعدو حر وهكذا الي عشرة عتق خمسة وخمسة
 لانها مجموع الاحاد من غير تكرار فان اتى بكلمة عتق سبعة وثمانون
 لانه تكرره صفة الواحد تسعا وصفة الثنتين اربعا في الاربعة
 والسادسة والثامنة والعاشرة ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة
 سرتين في السادسة والتاسعة ومجموعها ستة وصفة الاربعة
 سرة في الثامنة وصفة الخمسة سرة في العاشرة وما عدا خمسة
 لا يمكن تكرره ومن ثم لم يشترط كل الا في الخمسة الاول ومجلة هذا
 اثنان وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة بالتكرار فان قال